الاوروبي الذي يحدده، بصورة قاطعة، تصريح لمسؤول اوروبي، بقوله: «اننا ملتزمون، جدياً، باقتراح عقد مؤتمر دولي؛ وهو اقتراح يلقى تأييداً جماعياً، او يكاد. وكاطار لقيام المفاوضات بين الاطراف المعنية، يصبح المؤتمر الدولي ضرورياً للبدء في التفاوض. لذلك، نحن في حاجة الى تشجيع جميع التحركات التي تهدف الى اعطاء دفعة جددة لهذه المسيرة، ونرحّب بالمبادرة النشطة التي تقوم بها الولايات المتحدة، والتي يشكل المؤتمر الدولي المقترح عنصراً هاماً فيها، ونأمل الّا يقوم أي طرف بخنق، او رفض، هذه الفرصة لتحقيق تقدم جذري» (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٨/٦/١١).

واذا كانت العلاقة الاميركية ـ الاوروبية على هذا الشكل، فما هو مدى تأثيرها في العلاقات العربية ـ الاوروبية ؟ انه، كبير، على الاقل في المدى المنظور. ان اوروبا لن تقدم على أية مبادرة في المستقبل القريب، تمس النزاع العربي ـ الاسرائيلي بالتحديد، تكون مناقضة للتحرك الدبلوماسي الاميركي الذي يقوده شولتس. قد تبدي تلك العواصم، طبعاً، اصرارها اكثر من اللازم على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة؛ وقد تؤكد حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني بنفسه واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وهي في ذلك تختلف عن الخط الاميركي الحالي، لكن اوروبا غير قادرة، في المرحلة الحالية، لا على تزعّم مبادرة فعلية مستقلة عن واشنطن، ولا حتى على التحرك العسكري المستقل في جوار الوطن العربي (الخليج، مثلاً) خارج التنسيق مع واشنطن. وبشكل ادق، ليس باستطاعة اوروبا، حالياً، الاقدام على ما يمكن اعتباره، في واشنطن، تشجيعاً لاتجاهات التطرف في المنطقة، او تقويضاً للنفوذ الاميركي فيها. والامثلة على ذلك اكثر من واضحة، وبخاصة لدى العواصم الاوروبية التي شاركت في قمة تورنتو.

لندن، ترى، كما عبّرت رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، انه «من وجهة نظرنا، يمكننا التشاور والاستمرار في طرح المسألة، والقيام بالاتصالات، ونقل الآراء، ولكننا غير مستعدين لاعلان الحرب السياسية على الولايات المتحدة، بسبب الشرق الاوسط. ثم اننا بانتظار ما قد يصدر عن المنطقة؛ فنحن نشعر بأن على الساحة العربية استعداداً لايجاد صيغ السلام، لكن الاطراف المعنية لا تعرف كيف تتصرف ازاء نوعية العلاقات العربية ـ العربية. وليس بوسعنا سوى تكرار ان الافكار والصيغ الجديدة تأتي، فقط، مع الجديد الآتي من الساحة العربية» (**التضامن**، لندن، ١٨ ـ ١٩٨٨/٦/٢٤).

من جهة اخرى، اتفق اعضاء مجلس اللوردات البريطاني، المؤلف من مختلف التيارات والاحزاب البريطانية، على دعم مبادرة شولتس، واعتبروا المؤتمر الدولي خطوة رئيسة في هذا الاتجاه. ولشرح وجهة النظر هذه، قال وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، اللورد غليفارتر: «ان الحل في يد الاطراف المعنية، وان الحكومة البريطانية غير قادرة على فرض الحل على احد، مثلها مثل أي طرف آخر». لكنه أضاف: «ان الحكومة ستبقى تمارس المزيد من الضغط على اسرائيل، لاستبدال معارضتها للتسوية بالحوار والتفاوض» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٦/١٠).

كما ان فرنسا، هي الاخرى، على الرغم من وعيها ان طرفي الوصاية لأي مؤتمر دولي للسلام (واشنطن وموسكو)، هما، كل واحد عبر ممثله، في حال من فقدان الاتصال (موسكو لا تتعامل، رسمياً، مع اسرائيل، وواشنطن لا تتعامل، رسمياً، مع م.ت.ف.)، وعلى الرغم من تأكيدها ما للدور الاوروبي من تفكيك عقدة التشنج في لسان الجبارين، فان العناصر الحالية لتفكير حكومة روكار الجديدة تبدو على النحو التالي:

اولاً: اعتبار السياسة الفرنسية السابقة منحازة، نسبياً، الى العرب، وبالتالي، لا بد من تحسين العلاقة مع تل ـ أبيب.

ثانياً: اعتبار ان للفلسطينيين الحق في انشاء دولة؛ لكن تحقيق ذلك يجب الا يمس، بتاتاً، أمن اسرائيل، الذي تفوق اهميته لدى باريس أي اعتبار آخر.

ثالثاً: اقتراح وضع دولي للقدس؛ ومن هنا معارضة اعادة القدس العربية الى محيطها العربي.

رابعاً: اعتبار م.ت.ف. طرفاً هاماً؛ ورفض اعتبارها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني.

خامساً: الدعوة الى اعتراف متبادل،